

## الكلمة الرئيسية

لسعادة الدكتور/ عبید الزعابی

الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

في قمة إعادة هيكلة الشركات

بتاريخ 11 سبتمبر - فندق العنوان، دبي مول

**الموضوع : تحسين آفاق المعاملات في الإمارات العربية المتحدة من خلال تأسيس نظام سليم لحوكمة الشركات، وتسهيل إعادة الهيكلة المالية لإدارة حالات الإفلاس بفعالية، وتحسين المناخ الاستثماري في المنطقة**

السيدات والسادة صباح الخير.

شكرًا لكم على دعوتي لإلقاء الكلمة الرئيسية بالنيابة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، الجهة الرقابية على الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في هذه القمة المرموقة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدر جهود شركة الشرق الأوسط للاستشارات العالمية؛ لتسهيل تواجد مثل هذه الشبكة الغنية التي تجمع الهيئات التنظيمية والبنوك والشركات متعددة الجنسيات والمكاتب العائلية والمستثمرين من المؤسسات وشركات الاستشارات بين أصحاب المصالح الآخرين والخبراء في إعادة هيكلة الشركات في المنطقة تحت سقف واحد.

بالانتقال إلى الكلمة الخاصة بي، من خلال دوري كرئيس تنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع ونائب رئيس لجنة إعادة الهيكلة المالية في الإمارات العربية المتحدة ورئيس مشارك لمجموعة عمل حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سأحدث عن الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها وجود نظام سليم لحوكمة الشركات إلى تسهيل إعادة الهيكلة المالية لإدارة الإفلاس بفاعلية وتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة.

تؤدي الحوكمة المثلى للشركات دوراً محورياً في التخفيف من آثار إفلاس الشركات الناتج عن المخالفات المالية وسوء الإدارة. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه خلال العقد الماضي في إنشاء أطر حوكمة للشركات المدرجة على وجه الخصوص، ولاسيما في الدول التي تمتلك أسواق رأس مال كبيرة، إلا أن التقدم المحرز في تحسين حوكمة الشركات العائلية ذات الملكية الخاصة كان أبطأ بشكل ملحوظ. ونتيجة لذلك، تتفاوت جودة ممارسات الحوكمة التي تطبقها الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفاوتاً كبيراً؛ ففي حين أن بعض الشركات قد تبنت ثقافة أفضل للحوكمة، لاتزال شركات أخرى تطبق ممارسات لا تتناسب مع البيئة الاقتصادية التي ما يفتأ يتزايد تعقيدها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى أن هياكل التمويل والهيكل القانونية وهياكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة ومعايير الشفافية والإفصاح يجعل تنفيذ المبادئ السليمة لحوكمة الشركات مهمة صعبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفيما يتعلق الأمر بدولة الإمارات العربية المتحدة، يتعين على جميع الشركات المدرجة تقديم تقرير عن حوكمة الشركات إلى الأسواق باللغتين العربية والإنجليزية باستخدام لغة XBRL، وتكون متاحة للجمهور العام. وتوفر مثل هذه التقارير إفصاحات رئيسية حول مختلف مؤشرات الحوكمة مثل تكوين مجلس الإدارة ومناصب مجلس الإدارة الأخرى والمكافآت وتعويض أعضاء مجلس الإدارة ونسبة تمثيل النساء والإفصاحات عن معاملات المديرين وحيازات أسهم الشركة بما في ذلك تلك الخاصة بشركة المجموعة أو الشركة ذات الصلة.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كلفت الآن هيئة الأوراق المالية والسلع الشركات المدرجة بالتأكد من أن جميع مراسلات المستثمر الخاص بهم وإعلاناته ثنائية اللغة، كما أنها ألزمت جميع الشركات المدرجة بإنشاء مكتب مخصص لعلاقات المستثمرين ونشر البيانات الخاصة بالاتصال على الموقع الإلكتروني للتسهيل على المستثمرين. وطلبت الهيئة أيضاً من الشركات إرسال دعوتها لاجتماع الجمعية العمومية السنوي عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني إلى جميع المستثمرين لتعزيز

مشاركة المستثمرين الأقلية. علاوة على ذلك، فقد أنشأت الهيئة صفحة مخصصة لحماية المستثمرين الأقلية على الموقع الإلكتروني الخاص بها والتي تجعل المستثمر على علم بحقوقه ومسؤولياته وتوفر جميع المعلومات الضرورية الأخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة نظمت أسبوع حوكمة الشركات في بداية العام حيث عقدت ورش عمل مخصصة لمجلس إدارة الشركات المدرجة لتثقيفهم حول الدور الخاص بهم ومسؤولياتهم، لاسيما تجاه حماية مصالح المستثمرين الأقلية، ولكي تكون على دراية أيضاً بجميع التطورات والتغيرات الأخرى في كتاب الأحكام rulebook.

وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين وتمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات، فإن الدراسة الميدانية تظهر أن **النساء الإماراتيات** لديهن التعليم والخبرة والمثابرة ليصبحن أعضاء في مجلس إدارة الشركة. فهن جاهزات وعلى استعداد لذلك؛ فقط بحاجة إلى الفرصة. ويتطلب هذا الأمر تغيير **في** المواقف **والسلوك** ورؤية منفتحة تكون على استعداد لقبول التغيير. فقد صنّف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر في عام 2018 عن المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات العربية المتحدة كأفضل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث المساواة في الأجور ومن حيث عدد النساء في المناصب الوزارية مع التحسينات المسجلة في التكافؤ بين الجنسين في عدد المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين والمؤشرات الأخرى المتعلقة بمتوسط العمر المتوقع.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع بصدد تطوير نظام ضوابط حوكمة الشركات ليشمل على تعيين امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات المدرجة (مع استهداف 20%) واعتماد تطبيق مبدأ الامتثال أو التوضيح وهيكل الحوكمة المزدوجة وتكليف ذوي الخبرة المناسبة والمعرفة والكفاءات والمهارات ومعايير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك تدريبهم وتقييمهم وتحديد مهام أمين مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تقييم مقترحات مثل إنشاء لجنة المخاطر واللجنة الفنية وتحديد إجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ودور المدقق الداخلي ومسؤول المخاطر ومسؤول الامتثال الأساسي بالإضافة إلى الإفصاح المتكامل وإطار عمل حوكمة الشركات التابعة. ومع ذلك، أود أن أوضح أن هذه المقترحات قيد الدراسة وليست نهائية نظراً لأننا ندرس حالياً الارتقاء بمناخ حوكمة الشركات في الإمارات العربية المتحدة في ضوء الإطار القانوني الحالي في الدولة.

وفيما يتعلق بتدابير التنفيذ، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع بصفتها الجهة الرقابية على الأسواق تتولى القيام بإجراء عمليات تدقيق مختلفة وتحقيقات مفصلة للتحقق من الميزانية العمومية للشركات بهدف التحقق من أسباب/اختلاس محتمل للصندوق وسوء الإدارة والتي تؤدي إلى إعاقة الشركات كما سنت الهيئة أيضاً أنظمة لضمان جودة التدقيق الخارجي.

بالإضافة إلى ما سبق، تفحص هيئة الأوراق المالية والسلع أيضاً طلبات الشركات التي تنوي الإدراج من خلال الاكتتاب العام كشرركات حديثة التأسيس **green field** وجمع الأموال من الجمهور وذلك لضمان الإفصاح الكافي وحماية المستثمرين وتحسين ثقتهم وطمأنتهم بأن هذه الشركات لا تدرج ضمن تلك التي تعاني من صعوبات مالية، وهو ما يؤدي إلى مشاكل مالية معقدة عند الإدراج.

وبغرض تعزيز شفافية مناخ الاستثمار، قدمت هيئة الأوراق المالية والسلع اقتراحاً آخر يتمثل في إصدار مشروع نظام لإطلاق منصة ثانوية في البورصة تخصص للشركات الخاسرة، ويطلب من هذه الشركات تقديم خطة لإعادة الهيكلة وسيتم مراقبتها في قائمة المراقبة.

فيما يتعلق بإعادة الهيكلة، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة إلى الأمام في إصلاح نظام الإعسار الخاص بها من خلال إصدار قانون الإفلاس وإنشاء لجنة إعادة الهيكلة المالية (FRC) التي أدخلت تغييرات كبيرة تتعلق بحماية المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية وتقديم المساعدة لها. وقد لاقت هذه التغييرات ترحيباً من الأسواق.

وقد تم تأسيس لجنة إعادة الهيكلة المالية لغرض رئيسي هو الإشراف على إجراءات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم فإنها توفر فرصة خاصة لإعادة الهيكلة خارج المحكمة للمؤسسات المالية، وهو تطور جديد في دولة الإمارات العربية المتحدة، قد يُثبت أنه آلية مفيدة لإعادة هيكلة المراكز المالية لتلك المؤسسات خارج إطار عملية الإعسار الرسمية بهدف حماية المؤسسات المالية بالنظر إلى حجمها وأهميتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وتتمثل الوظيفة الرئيسية الأخرى للجنة إعادة الهيكلة المالية في إنشاء سجل للأفراد والكيانات، وهم المديرين غير المؤهلين والشركات المفلسة التي تخضع لقيود أو عدم الأهلية القانونية الذي تأمر به المحكمة، وفقاً لأحكام قانون الإفلاس، فضلاً عن المحافظة على هذا السجل. وإذا أصبح السجل متاحاً للجمهور، فسيقوم للمرة الأولى بتقديم البحوث الخاصة بالإفلاس في الدولة ومساعدة المقرضين والمؤسسات المالية على تقييم الوضع المالي للمقترضين بشكل أفضل.

وتكشف تجارب أخرى عن أن وجود نظام سليم لحوكمة الشركات يدعمه قانون الإفلاس وإدارة شاملة لشركات التي بصدد أن تتعرض لذلك- بما في ذلك إشراك وسيط رسمي في عملية إعادة الهيكلة المالية- يمكن أن يساعد في كسر حالات الجمود وتجنب المزيد من الإجراءات الرسمية وإجراءات التقاضي أمام المحاكم، كذلك فإن وجود ذلك النظام هو أمر صحي بشكل عام ويسهم في التعافي السريع للشركات والاقتصاد ككل.

إن تشكيل لجنة إعادة الهيكلة المالية يلبي المتطلبات الدولية لمؤشر التنافسية العالمية، ولا سيما تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وذلك على أساس أن توفير آلية لتسوية الديون خارج المحكمة وإجراءات الإفلاس التقليدية قد أصبح مطلباً دولياً ينبغي توفيره في قوانين الإفلاس الحديثة وقد كان عاملاً رئيساً في تمكين دولة الإمارات العربية المتحدة من الحصول على مكانة أعلى في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الصادر عن البنك الدولي وخريطة الطريق الاقتصادية المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتيح هذا النظام التنظيمي والقضائي والتشريعي الداعم مرونة الأعمال للشركات المتعثرة وتعزيز ثقة المستثمرين وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

أخيراً أرجو أن تكون الأفكار التي طرحتها حققت الفائدة المرجوة لجمهور الحضور والمتابعين. وأتطلع إلى مشاركة المزيد من الأفكار مع جميع المتحدثين وإجراء المزيد من النقاشات.

وشكراً لكم جميعاً وأتمنى لكم التوفيق.